# التكيف مع المخاطر السيبرانية

## "حوكمة الامن السيبراني"

بقلم المحامي الدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات – جامعة الشرق الاوسط - الاردن

تعمل الشركات المالية والتقنية - في هذه الايام - على حماية اعمالها ونشاطاتها ومصالحها الاقتصادية بما يتوافق ويتماشى مع تطور تقنيات المعلومات ومتطلباته القانونية ، وذلك من خلال انفاذ احكام القانون والتوجيهات والارشادات الصادرة عن المراجع ذات الصلة، والتي تهدف في مجملها الى حماية البنى التحتية "أصول المعلومات"، الامر الذي يتطلب قيام الشركات التي تستخدم "بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والتي تتعامل بالمعلومات والبيانات المالية او الشخصية في العالم – بما في ذلك الشركات العاملة في الاردن - الى وضع اسس ومعايير وسياسات من شأنها مواجهة المخاطر السيبرانية (حوادث / تهديدات / هجمات ... الخ) وفق الضوابط القانونية [1] والانظمة والتعليمات والارشادات [2].

الامر الذي يحتم على الشركات ان تضع على رأس اولوياتها تأطير عملها ضمن سياق توجه الدولة الى حماية الامن السيبراني والفضاء السيبراني، من خلال تبني اسس وسياسات واضحة وسليمة وشفافه تعنى بفهم وادارة المخاطر السيبرانية، وهو ما يتصل بمفهوم "حوكمة الامن السيبراني".

اذ يتوجب على الشركات الكبرى والمتوسطة، بالاضافة الى الشركات المعنية بتكنولوجيا المعلومات – التقنية - والشركات المالية (مهما بلغ حجمها) ان تعمد الى رسم هيكلة جديدة تفرض عليها بأن:

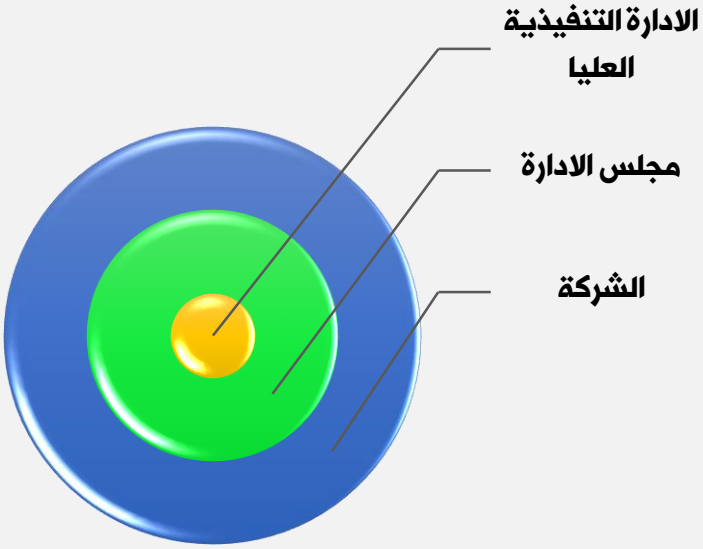
**تضم في عضوية مجلس ادارتها ومن يفوض من لجانه وادارته التنفيذية اشخاصا يتمتعون بالمهارات والمعارف المناسبة لفهم وادارة المخاطر السيبرانية**

[1] وعلى رأسها قانون الامن السيبراني لسنة 2019.

[2] ومن ذلك تعليمات البنك المركزي، تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية، الصادرة بموجب المادة (22/ب) من قانون المعاملات الالكترونية، والمادة (4/ب) و (50/ج) و (65/ب) من قانون البنك المركزي، والمادة (99/ب) من قانون البنوك.

جميع الحقوق محفوظة 2019 – للدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات

لتصبح هيكلة الشركة من حيث كيانها –شخصيتها المعنوية [٣] - والصلاحيات الممنوحة لادارة وتنظيم اعمالها ونشاطاتها - من خلال مجلس ادارتها او الادارة التنفيذية العليا [٤] – تتماشى وتتوافق واحكام القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة، وذلك وفق الشكل التالي:




على أن يتولى مجلس الادارة او من يفوضه من لجانه المسؤوليات والمهام التالية:




[3] ويقصد بالشخصية المعنوية هنا "الشركة" وفق احكام القانون. لتشمل بذلك الشركات العاملة في الاردن والتي يكون موضوعها التداولات او التعاملات المالية أو التي تكون غاياتها متصلة بالتعامل مع المعلومات او البيانات الائتمانية، كما يمكن القياس على ذلك لنشمل الشركات التي تتعامل او تحتفظ او تخزن المعلومات والبيانات المالية والشخصية لعملائها.

[4] ويشمل مفهوم الادارة التنفيذية العليا: مدير عام الشركة او المدير الاقليمي ونائب المدير العام او نائب المدير الاقليمي ومساعد المدير العام او مساعد المدير الاقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير ادارة المخاطر ومدير الاستثمار ... بالاضافة الى أي موظف له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المدراء التنفيذيين والذي يرتبط وظيفيا مباشرة بالمدير العام.

جميع الحقوق محفوظة 2019 – للدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات

كما يتوجب على الادارة التنفيذية ان تقوم بالمهام التالية:

### سياسة الامن السيبراني

ضمان تطبيق سياسة الامن السيبراني

### برنامج الامن السيبراني

ضمان تطبيق برنامج الامن السيبراني بحيث يكون متكامل مع الاطار العام لادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، والاستمرار بتحديثه وتطويره.

### سجل المخاطر السيبرانية

ضمان توفير وتحديث سجل خاص بالمخاطر السيبرانية وتحديثه، ليكون متوافقا مع ملف مخاطر تكنولوجيا المعلومات في الشركة

### مستوى المخاطر السيبرانية

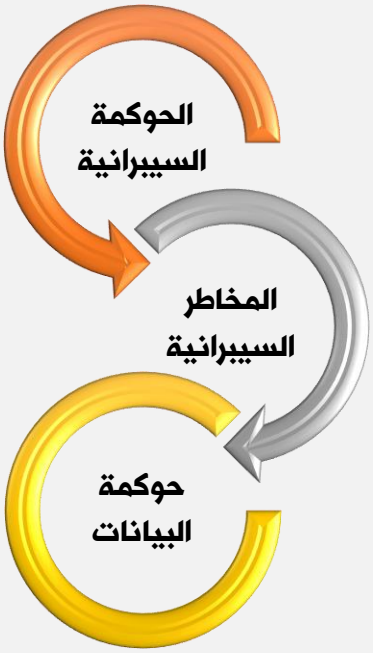
الاطلاع على ومراقبة مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر

### ادارة المخاطر السيبرانية

وضع قوائم الصلاحيات من خلال تحديد الجهات او الاشخاص او الاطراف المسؤولة (بشكل اولي ونهائي والمستشارة والواجب اطلاعها)، لكافة عمليات ادارة المخاطر والرقابة والتدقيق عليها

جميع الحقوق محفوظة 2019 – للدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات

وعليه نجد أن التزام الشركات المالية والائتمانية - والتقنية - بالحوكمة السيبرانية تهدف الى تنظيم عمل هذه الشركات، بحيث تخضع من حيث النطاق والتطبيق لمعايير متصلة من حيث المفهوم ب:




**الحوكمة السيبرانية**

ترتيبات الشركة لوضع وتنفيذ ومرتجعة نهجها لادارة المخاطر السيبرانية

**المخاطر السيبرانية**

مقدار توفيقي ناتج عن احتساب احتمال وقوع حدث سيبراني في نطاق اصول المعلومات للشركة مع قياس اثر ذلك الحدث

**حوكمة البيانات**

عملية ادارة توافرية، وامن، وسهولة استخدام وسلامة البيانات المستخدمة في الشركة

جميع الحقوق محفوظة 2019 – للدكتور محمد عبد المجيد الذنيبات